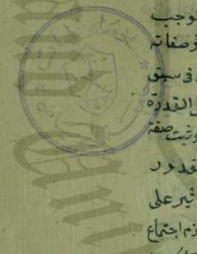


الاستحالة واما اثباته فلا يثبت بان يكون تلك الارتفاع
 من قبيل المعدات بان يكون الارتفاع الاخر موقوفا على وجود
 الارتفاع الذي كان فوقه وعلى عدمه وهو كذلك بالنسبة الى
 ما فوقه الى ما لا يتناهي في الارتفاع المتسلسل في الامور المترتبة
 المتعاقبة في الوجود بل في الامور المترتبة المتعاقبة في الوجود
 واستحالة التسلسل فيها في حيز المنع فيمنع الملازمة ثارة و
 بطلان اللزوم الاخرى ويمكن الجواب بان كلاً من الترتيب والارتفاع
 في الوجود مشروط لبطلان التسلسل عند الفلاحة واما عند
 المتكلمين فليس شئ منها شرطاً لبطلان علمنا بين في محله
 بان المفروض انه اوقع شيئاً واحداً فماذا اوقع ارتفاع ذلك
 الشئ بايقاع اعتباري او موجود بايقاع ذلك الشئ يضم
 الموضوعية يلزم خلاف المفروض فتدبر قول الشارح على
 ان يكون الارتفاع اعلم ان التكويني المعبر عنه بالفعل والخلق
 والايجاد والاحداث ونحوها عند الاشعري من الاضافات
 والاعتبارات العقلية مثل كون الصانع قبل كل شئ ومع
 وجوده وان ساهو بمبدله الاحداث فتم لم يدل شئ على كونه
 صفة غير القدرة والارادة فان القدرة وان كانت نسبتها
 الى وجود الممكن وعدمه على النسب او كى مع الارادة المرجحة
 مخصصة له باحاطة فيه وان تعلق القدرة على وفق الارادة
 بوجود المقدور في وقتها اذا انصب الى القدرة بسم الجواب
 واذا انصب الى القادر يسمى الخلق والتكوين والايجاد ونحوها
 مما يدل على الاختراع من العدم الى الوجود فيتحقق كونه اللذا
 بحيث تعلق قدرته على وفق الارادة بوجود المقدور في وقت
 وجوده وتحقق خصوصيات الارتفاع كالترتيب والايحاء
 واما انما ونحوها بخصوصيات المقدورات وذهب بعض علماء

ماوراء النهر

ماوراء النهر الى كون كل من تلك الافعال صفة حقيقية ازلية وفيه
 كثير من القدمات وان لم يكن متفابرة والمحققين بالقول ما ذهب اليه
 الشيخ ابو منصور لما تريد من تبعه من المحققين من ان مرجح كل
 من تلك الافعال الى التكويني فانه ان تعلق بالجوهر فيسمى اجزاء وبلو
 فاما تعلقه بالاروق فتزويجاً الى غير ذلك فاعلم تكوينا واما الموضوع
 بخصوصية التعلق والدليل على كون التكويني صفة حقيقية ازلية
 اخرى ان التكويني هو المعنى الذي تجده في الفاعل وبه يتنازع على
 ويربط بالمفعول وان لم يوجد بعد وهذا المعنى يتم الموجب
 والمختار بل نقول هو موجود فالواجب بالقبية الى مساو صفاته
 بل بالقبية الى نفس وجود التكويني ايضاً الا استحالة في سبق
 ذات الشئ على وجوده فكيف لا يكون صفة اخرى ان قيل القدرة
 مؤثرة في وجودها فاعلم على سبيل الصحة لا الوجوب فلو كانت صفة
 اخرى مؤثرة في وجود المقدور فان كان تأثيرها في المقدور
 على سبيل الصحة يلزم اجتماع صفتين مستقلتين بالتاثير على
 المقدور الواحد وهو محال وان كان على سبيل الوجوب يلزم اجتماع
 المشائين فقلنا ان ذلك الوجوب لاحق لا سابق لانه تعالى اراد
 ان يخلق شيئاً يكون حصوله ايضاً فيسبب لانه كان واجباً ان يخلق
 والمشا فيكون تادراً فانها هو الشا في ذلك الاول وان القدرة متعلقة
 بصحة وجود المقدور والتكويني بنفس وجوده فلا يلزم اجتماع
 المستقلين على شئ واحد بجهة واحدة في الحشاة كثيراً من المصادر
 انما ذكر المتكلمين لان من المصادر وما لا يحصل به للفاعل معنى موجود
 قائم به كالاتناج والعدم وتغيرهما لان تلك المصادر وليس لها تعلق
 موجودة فضلاً عن المعاني الموجودة القائمة بها وانت خبير بان كثيراً
 من المصادر وما لا يحصل به تعلق من الفاعل والمفعول معنى موجود قائم به
 فتقول للفاعل انما جنت على اعتبار قيد سائر الكلام او على حد التعلق



Copyrighted material